اقتصاد

اتفاقات اقتصادية بين تركيا والسعودية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تؤسس زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان، للعاصمة التركية أنقرة أمس الأربعاء، لمرحلة جديدة و«تطبيع كامل وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين»، بحسب تصريح مسؤول تركي نشرته وسائل إعلامية تركية.

ويكشف المسؤول التركي، الذي لم يذكر اسمه، أن البلدين وقعا اتفاقات اقتصادية تتعلق بالطاقة والتجارة والسياحة، وهناك تحضير لدخول الصناديق السعودية أسواق رأس المال التركية، إضافة إلى اتفاقات حول الصناعات الدفاعية ومناقشة خط مبادلة العملات المحلية، بهدف استعادة الاحتياطيات الأجنبية المتناقصة في تركيا، وتحسين سعر صرف الليرة التي خسرت أكثر من 25% من قيمتها هذا العام وسجلت أمس الأربعاء 17,321 ليرة مقابل الدولار. ورحبت الأوساط الاقتصادية والأسواق التركية بـ«عودة العلاقات» مع السعودية، وزيارة بن سلمان التي سبقها رفع الحظر عن سفر السعوديين إلى تركيا، متوقعين زيادة الإقبال السياحي للموسم الحالي وعودة التبادل التجاري والتدفق السلعي التركي الذي أعاقته المملكة خلال العامين الأخيرين.

ويقول الاقتصادي التركي، مسلم أويصال، لـ«العربي الجديد» إن عودة العلاقات مع السعودية ستنعكس أولاً على قطاع العقارات وسعر الليرة والسياحة، من ثم تأتي التجارة الخارجية التي تأثرت كثيراً بعد الدعوات السعودية «شبه الرسمية» لمقاطعة البضائع التركية خلال العامين الماضيين. ويشير أويصال إلى أن السعوديين في مقدمة ملاك الأراضي والعقارات بتركيا «يسبقون الألمان والبريطانيين»، كما أن وجهتهم في السياحة وشراء العقارات لا تقتصر على مدن البحر الأسود، بل تصل إلى بورصة ويلوا وإسطنبول.

ويتوقع مدير منشأة «الكرية» السياحية في منطقة الفاتح بإسطنبول، عثمان سيرغين، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن يزيد السياح السعوديون هذا الموسم من توقعات بلاده ببلوغ السياح نحو 40 مليونا وعائدات تفوق 30 مليار دولار، معتبراً أن عودة العلاقات مع الرياض ستزيد من تدفق السياح من الخليج العربي بشكل عام.

ورأى تاجر الذهب إنجينارو باش أن عودة العلاقات بين تركيا والسعودية إيجابية للغاية، لأنها ستضيف «قوة إلى قوتنا خلال هذا الصيف، فأكبر أموال في العالم العربي موجودة في السعودية»، مضيفاً أن «العرب يحبون الذهب، وآمل أن يشتروا الكثير من البازار الكبير».

وفي حين لم تترجم كامل الاتفاقات التي وقعها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال زيارته للمملكة السعودية في إبريل/نيسان الماضي، تزيد الآمال بتحسن العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري، بعد تراجع واردات المملكة من تركيا في 2021 بنسبة 62,3%، إلى 3,32 مليارات ريال سعودي (886 مليون دولار) مقابل 8,82 مليارات ريال (2,35 مليار دولار) في 2020.

ويأتي ذلك قبل أن تعود العلاقات التجارية على وقع تحسن العلاقات السياسية، ونقل تركيا ملف مقتل جمال خاشجقي إلى المملكة، لتبلغ قيمة الواردات في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين 71,3 مليون ريال (19 مليون دولار) مقابل 69,4 مليون ريال (18,5 مليون دولار) في الفترة المناظرة من العام الماضي.

ويرى الاقتصادي التركي، خليل أوزون، أن السعودية من شركاء بلاده «المهمين»، وعودة العلاقات معها ستعود بالنفع على سعر صرف العملة التركية.

تراجع قطف القطن يدوياً

أكدت بيانات رسمية حلول الماكينات مكان العمل اليدوي لإكمال 80 في المائة من أعمال قطف القطن في موسم الحصاد، في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم في شمال غربي الصين، أكبر منطقة منتجة للقطن في البلاد. ووفقاً لمركز تطوير مكننة الزراعية المحلي، فإن لدى المنطقة أكثر من 6300 ماكينة لقطف القطن ضمن نطاق الخدمة. وفي عام 2021، تجاوز معدل مكننة قطف القطن في المنطقة 80 في المائة. وبلغت مساحة زراعة القطن في منطقة شينجيانغ هذا العام حوالي 37 مليون مو (حوالي 2,46 مليون هكتار). وقال المركز إنه مع الاستخدام الشامل للماكينات الزراعية الحديثة، فإن زراعة القطن في المنطقة تودّع الاستخدام المكثف للعمل اليدوي في القطاع.

(Getty)

لقطات

بدء التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان

قال مصدران لبنانيان رسميان لوكالة رويترز، إن فريقا من شركة تدقيق الحسابات الأميركية الفاريز آند مارسال سيصل إلى لبنان في 27 يونيو/ حزيران، ويبدأ تدقيقا جنائيا طال انتظاره للمصرف المركزي. وكان التدقيق الجنائي لفحص المعاملات المالية السابقة للمصرف مطلبا رئيسيا للدول المانحة، التي تريد من لبنان تنفيذ إصلاحات قبل ان تفرج عن تمويل لمعالجة الانهيار المالي الذي بدأ في 2019. ويمثل الانهيار، الذي خفض قيمة العملة بأكثر من 90 بالمائة، وزاد نسبة الفقر وترك ثغرة تبلغ قيمتها 70 مليار دولار في النظام المالي، أسوأ أزمة يشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية.

محادثات «إسرائيلية مغربية» حول التعاون التجاري

بحث مسؤولون إسرائيليون ومغاربة، زيادة التطبيع الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار، وتبادل السياحة، ودعم التعاون التجاري، واستقدام عمال من المغرب إلى إسرائيل. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تغريدات على تويتر، أمس الأربعاء: «زار رئيس الدائرة السياسية الاستراتيجية بوزارة الخارجية الإسرائيلية، السفير الون بار، المغرب، لإجراء مباحثات سياسية مع نظيره المغربي، والتقى بالمدير العام لوزارة الخارجية المغربية فوّاد يازور». وأضافت: «تراس رئيس دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية المغربي، فوّاد أخرف، الحوار المشترك عن الجانب المغربي».

العراق يحبط عمليات سرقة وتهريب نفط

أعلنت السلطات العراقية إحباط عمليات سرقة وتهريب النفط من 12 موقعا نفطيا بعدد من المحافظات في البلاد، مؤكدة استمرار الجهد الأمني لمنع تلك العمليات. وخلال الفترة الأخيرة، والتي تشهد مؤشرات على اتساع أزمة الوقود في المحافظات العراقية، وما لعمليات التهريب من أثر في ذلك، شددت القوات الأمنية من عملياتها، لمنع عمليات التهريب والحيلولة دون دخول البلاد بأزمة وقود. ووفقا لبيان وكالة الاستخبارات، صدر أمس، فإنه «استنادا لمعلومات استخباراتية تمكنت قوة تابعة للوكالة من ضبط 12 موقعاً نفطياً تستخدم للمتاجرة و تدوير النفط».

وقفة احتجاجية في غزة ضد تلاعب السلطة بتصاريح العمل

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

نظم عشرات العمال وقفة احتجاجية أقامها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة أمام مقر الشؤون المدنية بمدينة غزة، تطالب السلطة الفلسطينية وهيئة الشؤون المدنية بإنصافهم ووقف التلاعب بتصاريح العمل ومنع الموظفين في الجهات الحكومية من الحصول عليها للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948. وردد هؤلاء شعارات غاضبة تدعو إلى فتح تحقيق فوري وعاجل في ما كُشف عنه بإصدار السلطة وهيئة الشؤون المدنية لقرابة ألف تصريح عمل داخل الأراضي المحتلة من إجمالي التصاريح الصادرة للقطاع، والبالغة 12 ألف تصريح. في السياق، يقول العامل زهير دواس، لـ«العربي الجديد»، إنه تقدم بطلب للحصول على تصريح عمل داخل الأراضي المحتلة بعد أن توقف عن العمل هناك منذ عام 1999، حيث كان يعمل مقاولاً في مجال الإنشاءات والبناء. ويوضح دواس أن التلاعب الحاصل في ملف التصاريح يؤثر بحقهم في الحصول على تصريح يمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية المتردية جراء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام الخامس عشر على التوالي. ويشير العامل الفلسطيني إلى أن عائلته المكونة من 17 فرداً بلا مصدر دخل ثابت، و«تحتاج إلى فرصة عمل حقيقية تمكنهم من العيش وتوفير الاحتياجات الأساسية اليومية، كما باقي العاملين في مختلف القطاعات». ولم يختلف حال العامل أحمد صبري عن سابقه كثيراً، إذ لا يملك فرصة عمل حقيقية، باستثناء العمل لأيام قليلة في مجال قطاع الإنشاءات والمقاولات في القطاع، وهو ما يمكنه من توفير احتياجاته هو وأسرته. ويقول صبري، لـ«العربي الجديد»، إن هيئة الشؤون المدنية مطالبة بأن تتعامل بجدية مع ملفات العمال الفلسطينيين المتقدمين للحصول على تصاريح دون التلاعب بهذا الملف، ومنحه لأشخاص يمتلكون فرص عمل. وتقدم العامل الفلسطيني للحصول على تصريح عمل منذ قرابة 6 أشهر، إلا أنه لم يتلقَّ أي رد من قبل السلطة أو هيئة الشؤون المدنية، واقتصر الرد في كل مرة على أنه ضمن قوائم الانتظار للعمال المسجلين البالغة أعدادهم 92 ألفاً. وفي أعقاب المواجهة الأخيرة، وافق الاحتلال على إدخال آلاف العمال تدريجاً من القطاع إلى الأراضي المحتلة للمرة الأولى منذ انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث بدأت بأعداد بسيطة قبل أن يصل العدد إلى 12 ألفاً.

البحث عن فرصة عمل في إسرائيل!

مصطفى عبد السلام

ظللنا سنين طويلة في دائرة التطبيع الرسمي، حكومات عربية تُطبّع مع دولة الاحتلال في العلن والسر، لكن في السنوات الأخيرة وتحديدا منذ 2020 انتقلنا بسرعة من التطبيع الرسمي إلى التطبيع الاقتصادي، والحديث الموسع عن صفقات ومصالح بين حكومات عربية في مقدمتها الإمارات والاحتلال، ومؤخرا انتقلنا لمرحلة أخطر وهي محاولة الحكومات ربط التطبيع بمصالح واحتياجات شعوبها، وابرام اتفاقات رسمية لتصدير عمالة عربية إلى إسرائيل.

وقبل سنوات كانت زيارة أي مواطن عربي لدولة الاحتلال تثير الحساسيات، بل وتقع تحت بند الخيانة، وقد تُلقي السلطات العربية القبض على المواطن عقب عودته إلى بلاده، وربما يصل الأمر إلى حد اتهامه بالتجسس، كانت الشعوب ترفض الدخول في أي نوع من أنواع التطبيع مع هذا الكيان المغتصب.

وكان الشباب الذين يحصلون على فرص عمل داخل إسرائيل يذهبون إليها تحت جنح الظلام وعن طريق دولة ثالثة، لكن الآن أصبح سفر هؤلاء في وضح النهار، بل وباتت بعض السلطات العربية تشجع الشباب على السفر إلى دولة الاحتلال واقتناص فرصة عمل بها بحجة تفاقم البطالة وندرة فرص التشغيل داخل بلادهم. أحدث مثال صارخ هو اعلان وزيرة الداخلية الإسرائيلية أيليت شاكيد، الثلاثاء، عن قرب توقيع اتفاقية يتم بموجبها جلب اليد العاملة المغربية للعمل في دولة الاحتلال. هل جاء اليوم الذي يذهب الشباب العربي إلى دولة الاحتلال للمساهمة في تقوية الاقتصاد الإسرائيلي وتحقيق فوائض مالية يشتري بها جيش الاحتلال السلاح الذي يوجهه نحو أهالينا في غزة وجنين وطولكرم ورام الله وغيرها، وأن يعالج العرب أزمة ندرة العمالة داخل دولة الاحتلال، وهل سيتم السماح للشباب العربي بالعمل في مجالات ذات أهمية داخل دولة الاحتلال مثل الأعمال المالية والطب وتكنولوجيا المعلومات، أم يتم إلحاقهم بمهن مثل النظافة والبناء والتشييد والزراعة والتمريض وغيرها من الأنشطة التي لا يقبل عليها هذا المواطن الإسرائيلي، وفي حال قيام حرب مستقبلية بين العرب وإسرائيل لمن ينضم هؤلاء الشباب، هل سيعملون وقتها داخل مصانع إسرائيلية تنتج السلاح الذي يقتل به جيش الاحتلال الشعوب العربية؟

عار على الشباب العرب البحث عن فرص عمل داخل دولة مغتصبة، وعار على الحكومات إبرام هذه الاتفاقات مع امتلاكهم ثروات تقترب من 3 آلاف مليار دولار يمكن أن تخلق ملايين من فرص العمل في حال توجيهها لإقامة مشروعات داخل دول بالمنطقة بدلاً من ايداعها في البنوك الأميركية والأوروبية.

طاقة

أزمات وقود خانقة تحاصر دولاً عربية

التهريب في ليبيا

دخلت دول عربية دوامة أزمات وقود متكررة في عدد من المناطق، وسط تحذيرات من اتساع نشاط عصابات التهريب، خلال الفترة الأخيرة. وتصنف ليبيا عالمياً ثاني أرخص دولة في سعر الوقود، حيث يبلغ ثمن لتر البنزين أو الديزل 150 درهماً (0,15 دينار ليبي) أو ما يعادل 3 سنتات أميركية للتر الواحد). وللوهلة الأولى، قد يبدو هذا السعر المتدني في صالح الليبيين، إلا أن خبراء اقتصاد ورجال أعمال ومواطنين يطالبون منذ سنين برفع الدعم السلعي عن المحروقات، والاستعاضة عنه بدعم نقدي، بهدف الحد من تهريبه عبر الحدود. يعبّر أحد سكان الجنوب الليبي، المهدي نوري، عن امتعاضه من معاناة الأهالي هناك مع الوقود. ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا نعتبر أنفسنا داخل دولة نفطية تدعم الوقود، لأنه ببساطة لا يصل إلى الجنوب إلا كل حين، ويكثر حوله الازدحام، وبيعه تجار السوق السوداء بأسعار غالية تصل في بعض الأحيان إلى 3 دنانير للتر الواحد، أي ما يعادل 20 ضعف ثمنه الرسمي». (الدولار = 4,48 دنانير).

يوافقه في الرأي أحد سكان مدينة الزاوية غرب طرابلس، عبد المنعم الصقري، حين يقول لـ«العربي الجديد»: «أنا أقطن قرب أكبر مصفاة نفط في ليبيا، وفي المقابل تعتبر تعبئة خزان سيارتي بالوقود مسألة معقدة جداً». وتمتلك ليبيا أحتياطيا نفطيا هو الأكبر في قارة أفريقيا، بنحو 48 مليار برميل، وحسب وكالة الطاقة الأميركية، تزيد الأرقام عند احتساب احتياطي النفط الصخري، ليصل الاحتياطي إلى 74 مليار برميل قابلة للزيادة، الأمر الذي يضع الدولة الأفريقية المتوسطية متراميةَ الأطراف في المرتبة الخامسة عالمياً، هذا بالإضافة لجودة نفطها، وامتلاكها احتياطيات غاز كبيرة أيضاً. من ناحية أخرى، لم تحسن ليبيا استغلال هذه الثروة، حيث بلغ أقصى إنتاج يومي لها 1,65 مليون برميل يومياً قبل إطاحة نظام القذافي، وبعد ذلك، تقلصت القدرة الإجمالية إلى 1,2 مليون برميل، تنتج ليبيا نصفها تقريباً في الوقت الحالي بسبب إغلاق حقول وموانئ في شرق وجنوب البلاد، وهو إغلاق يتكرر كل حين، ولأسباب عديدة. وأثرت الأزمة الأمنية التي تعيشها البلاد منذ إطاحة نظام معمر القذافي سنة 2011 على وصول الوقود النفطي المدعوم إلى المواطنين، بسبب تنامي ظاهرة تهريبه إلى دول الجوار، ومنها، تونس ومصر والسودان وتشاد والنيجر، هذا بالإضافة لدول أوروبية يصلها الوقود عبر سفن تهريب. وقال المتخصص بالشأن الاقتصادي، أحمد هويدي، لـ«العربي الجديد»: «تهريب الوقود بدأ تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي، أثناء فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا بسبب أزمة لوكربي، عندما انخفض سعر الدينار الليبي في السوق السوداء، وبدأ بعض سكان الجنوب التونسي في دخول ليبيا بسياراتهم، وتعبئة خزانات سياراتهم، ثم العودة بنفس اليوم وبيع الوقود في تونس والاستفادة من فرق سعر الوقود، وفرق سعر العملات أيضاً». وأضاف «مع الوقت زادت الأرباح، وتوسع نشاط التهريب بدخول ليبيين هذا المعترك، سواء كمُهرّبين، أو مساهمين في التهريب عبر معبري راس اجدير، ووازن الحدوديين. وبدأت شبكات تهريب في التكوّن، لكنها كانت بسيطة، لأن التهريب كان يتم عبر خزانات السيارات والشاحنات المحدودة».

ويستدرك هويدي قائلاً: «التهريب الحقيقي والمؤثر على الاقتصاد والمواطن بدأ بعد 2011، وساهم في تنامي التهريب الاختلال الأمني، وشبه غياب الدولة، وانتشار السلاح. وادى كل ذلك لتكوين مليشيات مسلحة نالت الاعتراف الرسمي بطريقة أو أخرى، وشرع جزء كبير منها في تهريب الوقود عبر الصهاريج الكبيرة المتنقلة، والتي تسع 40 الف لتر». ويضيف: «مع الوقت نشأت عصابات كبيرة نشطت في التهريب، وتشاركت مصالحها مع عصابات إقليمية ودولية حتى وصل الحال لتهريبه بكميات ضخمة عبر السفن». وساهم تهريب الوقود في قلة المعروض منه بالسوق المحلي، خاصة في الأماكن النائية، الأمر الذي دفع لتكرار الازدحام على محطات الوقود. هذا بالإضافة لمساهمة عجز الدولة عن إنتاج ما يكفي من الطاقة في زيادة الطلب على الوقود الذي بات يستخدمه المواطنون في توليد الكهرباء من خلال مولدات منزلية متراوحة الحجم والاستهلاك. من جهته، يستغرب الخبير الاقتصادي عبد السلام زيدان، من عدم التفات الدولة لحل هذه المعضلة، مع أن أجراسا كثيرة قد قرعت منذرةً بالخطر. ويقول لـ«العربي الجديد»: «لقد وصلت ميزانية دعم المحروقات سنة 2021 إلى 22,6 مليار دينار، والتهمت وحدها ربع الميزانية، وتجدد الأمر هذا العام، وهو أمر غير مسبوق عالمياً، والدولة لا تتحرك لإنهاء هذا العبث بسبب سطوة المليشيات المسلحة، والتي تسيطر مع رجال أعمال على تدفقات نقدية هائلة ناتجة عن هذه التجارة غير الشرعية». ويطالب زيدان باستبدال الدعم السلعي للوقود بدعم نقدي يضاف دورياً إلى حسابات المواطنين في المصارف، ويقول في هذا الشأن «بالإمكان الاستفادة من منظومة أرباب الأسر الموجودة فعلاً لدى مصرف ليبيا المركزي، مع الاستعانة بالسجل المدني في إضافة المولودين الجدد، وحذف المتوفين بشكل مستمر، ثم حساب حصة الفرد الواحد من الدعم». ويعتقد زيدان أن هذا الإجراء «كفيل بإنهاء أزمة تهريب الوقود نهائياً، وسيساهم في توزيع الثروة النفطية بشكل عادل. ووفقاً لرأيه، فـ«المستفيدون الأوائل من دعم المحروقات هم المهربون، ثم أصحاب السيارات، فيما لا ينال المواطن البسيط الذي لا يمتلك سيارة أي نصيب».

البلد الغني بالنفط يواجه أزمة وقود خانقة وسط ضعف الرقابة

ليبيا ثاني أرخص دولة عالمياً في سعر الوقود (فرانس برس)

غلاء قياسي يفاقم أعباء المغاربة واليمنيين

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

يرتقب ارتفاع أسعار الوقود في المغرب إلى مستويات قياسية خلال الفترة المقبلة، وفي اليمن شهدت الأسواق قفزة في أسعار بعض المشتقات، وهو ما دفع اليمنيين إلى الخروج للتظاهر اعتراضاً على الغلاء. وينتظر المغاربة أن يزيد الطلب على السولار والبنزين في الصيف، في سياق متسم بعودة المغتربين والسياح وبداية فترة الإجازات السنوية التي تقبل فيها الأسر على السفر، ما سيؤدي إلى بلوغ أسعار الوقود مستويات قياسية، ويؤثر على أسعار السلع الأخرى. ارتفاع الطلب في الصيف، الذي تتوقعه وزيرة الانتقال الطاقي، ليلى بنعلي، يعتبر خبراً سارا في نظرها، لأنه يحفز النمو، إلا أنها تؤكد على ضرورة الحذر في عملية الانتعاش، كي يدوم. الوزيرة المغربية التي كانت تتحدث في مركز بحثي بالدار البيضاء، الجمعة الماضية، بحضور مسؤولين وجامعيين، لم تخف تخوفها من التقلبات التي تعرفها أسعار الوقود في العالم، ما يدفعه إلى التشديد على ضرورة التعاطي بحذر مع الظرفية الحالية التي يطرح فيها نقاش كبير في العالم حول الاختيار بين تدبير التضخم أو تفادي الانكماش.

وينشغل المغاربة في الوقت الحالي بالأسعار التي ترتفع بشكل ملحوظ، فقد تأمل سعر البنزين في بعض محطات الوقود 1,8 دولار للتر الواحد، بينما بلغ سعر السولار أكثر من 1,5 دولار للتر الواحد، ما دفع البعض إلى التساؤل حول ما ستكون عليه تلك الأسعار في الصيف. ولا يستبعد المسؤول عن محطة وقود، عبد القادر المهواري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ترتفع أسعار الوقود أكثر في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب المقبلين، بالنظر إلى حجم الطلب المتوقع نتيجة عودة أكثر من 3 ملايين من المغتربين بعد الجائحة وعودة السفر للانتظام بشكل عام بعد عامين من التدابير الاحترازية وحلول السياح بالمملكة. وشدد على أنه لا ينبغي التركيز فقط على الطلب الناجم عن حركة السفر، حيث إن ذلك سيوازيه نشاط تجاري وخدماتي، سيدفع الشركات إلى استهلاك كميات كبيرة من السولار والبنزين في النقل. ويستغرب الاقتصادي المتخصص في الأسواق الدولية، رياض مكوار، في الندوة التي نظمها مركز روابط البحثي، المستوى الذي بلغته أسعار الوقود، فقد ارتفع سعر السولار مثلاً من دولار في فبراير/ شباط الماضي إلى حوالي 1,4 دولار في إبريل/ نيسان الماضي.

يوافق مكوار على أن السعر المعتمد هو ذاك الذي يستند إلى النفط المكرر الذي ارتفعت كلفته، خاصة أن هامش المكررين زادت من حوالي 40 دولاراً إلى 140 دولاراً، إلا أنه يطرح مسألة المنافسة في السوق وهوامش الموزعين المحليين التي ترتفع كلما يزيد سعر النفط. ويتصور أنه يفترض في الحكومة والشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى إمكانية خفض أسعار الوقود عبر تنازل الدولة عن جزء من إيرادات الضريبة، التي ارتفعت بفعل الزيادة في الأسعار، حيث ستتجاوز ما راهنت عليه الحكومة عند وضع مشروع الموازنة للعام الحالي.

ويعتبر منسق الجبهة الوطنية لإنقاذ المضفاة المغربية للبترول، الحسين اليماني، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الارتفاع المهول لأسعار المحروقات، نتيجة حتمية، للارتهان للسوق الدولية، بعد إغلاق مصفاة سامير، التي كانت تساعد على التخفيف من تقلبات تلك الأسعار وتسامح في تخزين المحروقات. ويرى أن الأسعار سترتفع أكثر في الصيف، بعد أن بلغت مستويات قياسية في الأشهر الأخيرة، وذلك في سياق متسم بارتفاع الطلب وحرص الشركات على تحقيق هوامش أرباح كبيرة، وسعي الحكومة إلى الحصول على إيرادات أكبر عبر الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة التي تصيب الوقود. ويعتبر أنه يتوجب على الحكومة الكف عن تحميل المسؤولية للسوق الدولية عن الغلاء الذي تعرفه المحروقات، داعياً إلى «إعادة تنظيم تلك الأسر والحد من الأرباح الفاحشة وخفض الضريبة وإقرار ضريبة استثنائية على الذين اغتنوا من تحرير القطاع»، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة إعادة تشغيل المصفاة الوحيدة المتوقفة منذ حوالي سبعة أعوام.

وفي اليمن انعكست الحرب الروسية في أوكرانيا وارتفاع أسعار النفط العالمية والاضطرابات السياسية، على أسعار الوقود التي قفزت فجأة من 19800 ريال إلى 25500 ريال للصفيحة الواحدة من البنزين (20 لتراً) في مدينة عدن، وهي العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وذلك بعد أطول فترة استقرار في الأسعار استمرت شهرين، حسب مستهلكين وملاك سيارات لـ«العربي الجديد». وفي المقابل، نفت الشركة اليمنية للنفط في عدن وجود أي زيادة في أسعار الوقود، وهي تعمل جاهدة لتوفير الوقود بهدف إيجاد حالة من الاستقرار التمويني مع مراعاة ظروف اليمنيين والحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وتراجع إنتاج اليمن من النفط إلى 60 ألف برميل يومياً وفقاً لبيانات رسمية، بعد أن كان ما بين 150 و200 ألف برميل يومياً قبل الحرب، المستمرة منذ سبع سنوات بين التحالف الذي تقوده السعودية وجماعة الحوثي المتحالفة مع إيران.

توقعات مغربية بقفزات كبيرة في الأسعار خلال الصيف

تقرير

اتجهت الحكومة التونسية إلى تأجيل رفع أسعار الوقود في انتظار مرور الاستحقاقات السياسية التي تقدم عليها البلاد، وأبرزها استفتاء الدستور في 25 يوليو/ تموز المقبل. وقال مصدر مسؤول بوزارة الطاقة، لـ«العربي الجديد»، إن قرار تعديل سعر الوقود سياسي بامتياز

مأزق الاضطرابات في تونس

تجميد مؤقت لزيادة أسعار المحروقات إلى ما بعد الاستفتاء

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أبطأت سلطات تونس آلية التعديل الدوري لأسعار المحروقات التي كانت تنوي تفعيلها شهرياً، مكتفية بتنفيذ ثلاث زيادات في أسعار المحروقات خلال النصف الأول من السنة الحالية، وسط توقعات بالعودة إلى الزيادة في ثمن المواد الطاقية ما بعد 25 يوليو/ تموز القادم، تاريخ الاستفتاء على الدستور الجديد.

ويفترض، وفق ما أعلنت الحكومة في مناسبات عديدة، أن تشغل آلية تعديل المحروقات شهرياً في اتجاه رفع الأسعار بغاية كبح فاتورة الطاقة والمرور تدريجياً نحو حقيقة الأسعار، في إطار خطة إصلاح الدعم. غير أن حكومة نجلاء بودن اكتفت بإقرار ثلاث زيادات منذ بداية توليها السلطة التنفيذية، رفعت بمقتضاها أسعار البنزين بنسبة 11,2 بالمائة، والسولار بنسبة 11,5 بالمائة. عُدّل ثمن المحروقات خلال النصف الأول في ثلاث مناسبات، آخرها يوم 14 إبريل/ نيسان الماضي، الذي شهد أكبر زيادة في السعر بـ110 مليمات دفعة واحدة في سعر لتر البنزين، و85 مليماً في سعر لتر السولار. وصعد سعر البنزين منذ تولي حكومة نجلاء بودن من 2095 مليماً إلى 2330 مليماً (نحو0,75 دولار أميركي)، بينما تغير سعر السولار ارتفاعاً من 1605 مليمات إلى 1790 مليماً (الدينار = 1000 مليم)، لتأمين تزويد السوق المحلية بصفة منتظمة، والحد من آثار تطوّر أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية على الموازنة العامة.

وقالت الوزارة إنه عن كل زيادة بدولار واحد في البرميل، يترتّب عليها حاجات تمويل إضافية لمنظومة المحروقات والكهرباء والغاز بحوالى 140 مليون دينار في السنة.

قرار سياسي

كانت سلطات تونس تنوي التعديل الشهري في سعر البنزين إلى حدود شهر سبتمبر/ أيلول القادم بنسبة 3 بالمائة، غير أنها جمّدت منذ نهاية إبريل/ نيسان الماضي الزيادات في انتظار مرور الاستحقاقات السياسية التي تقدم عليها البلاد الشهر القادم، حسب توقعات خبراء اقتصاد وطاقة.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الطاقة، فضّل عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد» إن لجنة تعديل المحروقات لم تجتمع منذ شهرين، مؤكداً أن قرار تعديل سعر مواد الطاقة سياسي بامتياز.

وأضاف ذات المصدر أن اللجنة لم تتلقَّ أي دعوة جديدة للانعقاد من أجل تعديل جديد في الأسعار، رغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط في السوق العالمية وانعكاس ذلك على الموازنة وميزان الطاقة.

ومنذ بداية شهر مارس/ آذار 2020، تعتمد تونس في تعديل أسعار المحروقات على قرار وزير الطاقة ووزير المالية، الذي أوكل قرار تحديد الأسعار إلى اللجنة الفنية المكلفة ضبط أسعار بيع المواد البترولية ومتابعتها. وينص أحد فصول القرار على ألا يتجاوز التعديل شهرياً نسبة 5,1 بالمائة السعر المعمول به وقت التعديل.

وتقدّر الزيادات التي أقرتها حكومة بودن منذ توليها السلطة في سعر البنزين الخالي من الرصاص بـ235 مليماً، بينما ارتفع سعر السولار بـ185 مليماً. وبدأت سلسلة الزيادات في بداية شهر فبراير/ شباط الماضي تلتها زيادة في اليوم الأخير من الشهر ذاته تبعتها زيادة ثالثة في 14 إبريل/ نيسان الماضي.

وتدرجت الزيادات في سعر البنزين من 60 مليماً بداية فبراير إلى 65 مليماً نهاية الشهر ذاته، وصولاً إلى 110 مليمات في إبريل. أما الزيادات في سعر السولار، فتدرجت من 50 مليماً خلال زيادتي شهر فبراير، لترتفع إلى الأقصى بزيادة 85 مليماً في إبريل/ نيسان.

وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي بداية مايو/ أيار الماضي إلى أن عجز الميزان التجاري للطاقة في تونس بلغ 3,2 مليارات دينار تونسي (الدولار نحو ثلاثة دنانير) مع نهاية إبريل/ نيسان، ما يمثل أكثر من ثلث عجز الميزان التجاري الإجمالي.

وفسرت مؤسسة الإحصاء الزيادة على مستوى العجز التجاري، بالارتفاع الهائل في الواردات التونسية من الطاقة التي زادت بنحو 90 في المائة، لتبلغ 4 مليارات دينار تونسي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي.

3 زيادات في الأسعار خلال النصف الأول من السنة الحالية

مصدر مسؤول بوزارة الطاقة: قرارات التعديل سياسية بامتياز

48%

تكشف المؤشرات الرسمية في تونس تصاعد عجز ميزان الطاقة الذي بلغ 48 بالمائة سنة 2021 مقابل 10 بالمائة سنة 2010، والاعتماد على توريد المواد الطاقية الذي أدى إلى ارتفاع حاجيات التمويل لسد العجز.

عجز ميزان الطاقة

تكشف المؤشرات الرسمية تصاعد عجز ميزان الطاقة الأولية الذي بلغ 48 بالمائة سنة 2021 مقابل 10 بالمائة سنة 2010، والاعتماد على توريد المواد الطاقية الذي أدى إلى ارتفاع حاجات التمويل لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز بحوالى 5,1 مليارات دينار طبقاً لقانون المالية الذي ضبط على أساس 75 دولاراً لبرميل النفط.

ويرى الخبير الاقتصادي خالد النوري، أن السلطة الحاكمة ستتجنّب أي زيادات في أسعار المواد الطاقية إلى ما بعد استفتاء 25 يوليو/ تموز، نظراً لتداعيات هذه الزيادات على حياة المواطنين والأجواء الاجتماعية المحتقنة بطبعها. وأضاف النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الزيادة في أسعار المحروقات تجرّ كل القطاعات الصناعية والخدماتية نحو التعديل في كلفة إنتاجها، مشيراً إلى مخاوف من النقد، وفشل المحطات السياسية القادمة بيطئ كل الزيادات المقررة، رغم تداعيات ذلك على الموازنة العامة ومصير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

ويؤثر تدهور وضع قطاع الطاقة وزيادة كلفته بحياة التونسيين، بعد الزيادات المتواترة في تعريفات الكهرباء والغاز والتعديل الدوري لأسعار المحروقات المرجحة للاستمرار بنسق زيادة بنسبة 3 بالمائة شهرياً إلى نهاية العام الحالي.

إلغاء الدعم

بداية الشهر الحالي أعلنت الحكومة التونسية اعتزامها إلغاء دعم الوقود والغذاء والكهرباء تدريجياً، فضلاً عن إيقاف التوظيف في القطاعات الحكومية، في إطار وصفته بالخطة الإصلاحية للحد من الإنفاق في البلد الذي يشهد أزمة مالية. ونشرت رئاسة الحكومة خطة الإصلاح التي تمتد خلال الأعوام من 2023 إلى 2026، مشيرة إلى أن «الظرف الاقتصادي المحلي تأثر كثيراً بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، ما سبّب زيادة الإنفاق الموجه لدعم المحروقات (المنتجات البترولية) والغذاء الأساسي، فضلاً عن زيادة الضغوط التضخمية». وتتضمن الخطة 43 بنداً، تشمل إصلاح الدعم والمؤسسات الحكومية والنظام الجبائي ورقمنة الخدمات الإدارية، ومراجعة أسعار غاز الطهو الموجه للاستهلاك العائلي، وتحرير توريد المواد البترولية وزيادة أسعار الكهرباء، ورفع الدعم عن الغذاء.

ويرفض الاتحاد العام التونسي للشغل كل وصفات الإصلاح المفروضة من دوائر القرار المالي العالمي، متوعداً بالتصدي لكل الإجراءات التي تمسّ بقوت التونسيين.

ويطالب اتحاد الشغل الذي نفّذ إضراباً عاماً في القطاع الحكومي يوم 16 يونيو/ حزيران بإصلاح اقتصادي تتقاسم فيه كل فئات المجتمع الأعباء، وبحلول تونسية - تونسية تراعي خصوصية المجتمع وهشاشة الجزء الأكبر من فئاته.

تمويلات غير كافية لمواجهة أزمة الامدادات

قالت وكالة الطاقة الدولية، أمس الأربعاء، إن الاستثمارات المقرر ضخها في قطاع الطاقة هذا العام بقيمة 2,4 تريليون دولار تشمل إنفاقاً قياسياً على مصادر الطاقة المتجددة لكنها لا تزال غير كافية لسد الفجوة بين العرض والطلب ومواجهة ظاهرة تغير المناخ. وقالت الوكالة ومقرها باريس، في تقريرها السنوي عن الاستثمار، إن حجم الاستثمارات ارتفع ثمانية بالمئة عن العام السابق عندما كانت جائحة فيروس كورونا في أشدها وشمل زيادات كبيرة في قطاع الكهرباء وجهودا لتعزيز كفاءة الاستخدام. وقال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، إن «ضخ زيادة هائلة في الاستثمارات الرامية إلى تسريع وتيرة التحول إلى الطاقة النظيفة هو الحل المستدام الوحيد». وأضاف «هذا النوع من الاستثمار آخذ في الارتفاع لكننا بحاجة إلى زيادة أسرع بكثير لتخفيف الضغط على المستهلكين جراء ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وتعزيز أمن أنظمة الطاقة لدينا ووضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا المناخية»، وتركزت معظم الزيادات في استثمارات الطاقة في الدول المتقدمة في حين لا تزال الدول الأكثر فقراً عاجزة عن ضخ استثمارات أكثر في مصادر الطاقة المتجددة.

المواطنون يعانون من ارتفاعات متواصلة في اسعار الوقود (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

مال وسياسة

بينما يراهن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الارتفاع الجنوني في أسعار الغاز الطبيعي والنفط لكسب حرب أوكرانيا وإجبار أوروبا على التخلي عن دعم أوكرانيا، تخطط القارة لاستخدام كل البدائل المتاحة لتوليد الطاقة وتفادي أزمة تدفئة في الشتاء المقبل

أوروبا تعود للفحم الحجري

موسكو تتجه لإشهار سلاح الغاز الطبيعي في الشتاء

موسى مهدي

تتزايد التوقعات باستخدام موسكو لسلاح الغاز الطبيعي ضد أوروبا في الشتاء المقبل ضمن أسلحة إجبار أوروبا على التخلي عن دعم أوكرانيا. ويراهن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الارتفاع الجنوني في أسعار الغاز لإحداث اضطراب سياسي في القارة العجوز.

وبينما حذر مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، أمس الأربعاء، الدول الأوروبية من احتمال وقف شركة غازبروم الروسية، التي تغذي أوروبا بالغاز الطبيعي، لكامل إمدادات الغاز للقارة العجوز قبل حلول موسم الشتاء المقبل، ترفع الدول الأوروبية من الاستثمار في محطات توليد الكهرباء بالفحم الحجري لتغطية النقص الكبير المتوقع في إمدادات الغاز الروسي في الشتاء المقبل. ولا يستبعد مراقبون أن تقطع موسكو الغاز عن أوروبا في وقت مبكر حتى تتمكن من حرمانها من ملء خزانات الاحتياطات من الغاز الطبيعي وتحدث أزمة تدفئة تقلب معادلة الاستقرار السياسي في أوروبا رأساً على عقب.

وحتى الآن تمكنت روسيا من استخدام سلاح الغاز الطبيعي في الحرب على أوكرانيا بحنكة شديدة، حيث قلبت المعركة ضد عملتها الروبل من الانهيار إلى القوة، كما تستخدم الحسومات على خام الأورال، الخام الرئيسي في روسيا، بذكاء شديد لتعويض خسارتها في السوق الأوروبي. وبرغم أن أوروبا كانت تخطط للقضاء على توليد الكهرباء بالمحطات الحرارية التي تعمل بالوقود الأحفوري منذ سنوات، إلا أنها فوجئت بالحرب الروسية على أوكرانيا والرد الروسي على العقوبات الغربية بالحد من إمدادات الغاز لبعض دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك إجبار شركات الطاقة الأوروبية على تسديد فواتير الغاز الطبيعي بالروبل، وهو ما خلق أزمة كهرباء وتدفئة بالدول الأوروبية. وسط هذه الظروف البالغة التعقيد، ترى دراسة لمعهد أوكسفورد لدراسات الطاقة البريطاني أن الدول ستضطر لاستخدام الفحم الحجري لتعويض النقص في إمدادات الغاز الطبيعي قبل حلول موسم الشتاء. وكانت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أعلنت هذا الشهر العودة لفتح محطات الفحم الحجري القديمة لمقابلة احتياجاتها من الكهرباء والتدفئة خلال الشتاء. من بين هذه الدول كل من ألمانيا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا والتشيك وفرنسا وربما تنضم دول أخرى مع زيادة التوتر بين موسكو ودول الاتحاد الأوروبي، كما عادت دول أخرى لاستخدام الفحم، منها الصين وأستراليا والهند وجنوب أفريقيا. كما عادت دول كبرى لاستخدام الفحم في توليد الطاقة وتشغيل محطات إنتاج الكهرباء مع القفزات التي يشهدها سعر النفط والغاز الطبيعي ونقص الغاز الروسي المتاح في الأسواق العالمية، وزيادة سعر المشتقات البترولية المستخدمة في توليد الطاقة ومنها المازوت، وجاءت الخطوة في أنكتاسة لتعهدات تلك الدول وغيرها بالتحول إلى الطاقة النظيفة والاستغناء عن الطاقة الملوثة للبيئة، كما تأتي تحت الضغط من حدوث انقطاعات في التيار الكهربائي في العديد من دول العالم في حال مواصلة روسيا تقليل إمداداتها من الغاز الطبيعي. في هذا الشأن، توقع محلل الطاقة بوكالة «ستاندرد اند بورز غلوبال» غلين ريكسون أن تتجه أوروبا لمزيد من استخدامات الفحم الحجري لتخفيف أزمة الطاقة خلال العام الجاري.

وقال ريكسون: «إن أوروبا تتجه لرفع حجم توليد الكهرباء بالفحم الحجري من 11 جيغاوات في العام 2021 إلى 15 جيغاوات في العام الجاري، 2022. وكانت طاقة توليد الكهرباء بالفحم الحجري في أوروبا تبلغ 8 جيغاوات في العام 2020. وقال مسؤول الطاقة التشيكي فكلاف باراسكا، الذي ستتولى بلاده رئاسة المجلس الأوروبي بعد فرنسا: «إذا تم قطع الغاز الروسي عنا فسوف نقوم بإحراق أي شيء ممكن خلال الشتاء المقبل لتوفير التدفئة والكهرباء لمواطنينا»، وبالتالي باتت

القارة تواصل شراء الديزل الروسي

تشير بيانات «فورتسكا» المتخصصة في الطاقة جمعتها وكالة «بلومبيرغ» إلى أن دول أوروبا استوردت نحو 14 مليون برميل من وقود الديزل منذ بداية الشهر الجاري، من الدول التي كانت في السابق جزءاً من الاتحاد السوفييتي، معظمها من روسيا. وتمثل الكميات من الديزل المستوردة من موسكو تراجعاً طفيفاً مقارنة بنفس الفترة قبل عام واحد. وكان أكبر المشترين الأوروبيين من الوقود الروسي، فرنسا ثم ألمانيا، رغم اتفاق الدولتين بشكل قوي للغزو الروسي ضد أوكرانيا.

محطة قديمة تعمل بالفحم الحجري تعود للتشغيل في إيطاليا (Getty)

موسكو تستخدم الغاز لإحداث اضطرابات اجتماعية سياسية في أوروبا

أوروبا ترفع الاستثمار في البدائل دون النظر إلى عواقب التلوث البيئي. وحسب تصريحات أدلى بها رئيس اتحاد نقابات الكهرباء في أوروبا بيرنارد ليفي، فإن أوروبا تخطط لاستثمار 400 مليار يورو بين العام الجاري والعام 2030 في شبكة توزيع الكهرباء، وذلك ضمن خطة للتكامل الكهربائي بين الدول الأعضاء. ولدى أوروبا نحو 324 محطة طاقة حرارية تعمل بالفحم الحجري، حسب بيانات المفوضية الأوروبية. وتشير بيانات قسم الطاقة الأوروبية التابع للمفوضية الأوروبية إلى أن محطات حرارية تعمل بالفحم تم إغلاقها. وأعلنت خلال العام الماضي كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودولة التشيك وعدة دول أخرى لم تعد تستلم الغاز الروسي عن العودة إلى الفحم الحجري، حيث تراجعت إمدادات الغاز الروسي بالنسبة إلى ألمانيا بنسبة 35% من حاجاتها للغاز من روسيا، مقابل 55% قبل الحرب. وحسب بيانات معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة البريطاني، بلغت واردات الغاز الطبيعي إلى أوروبا 155 مليار متر مكعب في العام 2022. ويشير المعهد إلى أن المفوضية الأوروبية طلبت من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ملء خزانات الغاز الأرضية في دولها بنسبة 90% بحلول الأول من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، تحسباً لاحتمال قطع شركة غازبروم إمدادات الغاز بشكل كامل عن أوروبا.

ويقدر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة في دراسة بشأن إمدادات الطاقة في أوروبا حجم الغاز الطبيعي المستورد من مصادر بديلة إلى أوروبا أن يبلغ نحو 63,5 مليار متر مكعب. كما تتوقع الدراسة أن تخفض أوروبا استهلاك الغاز الطبيعي خلال العام الجاري بنسبة 38 مليار متر مكعب، وهذا يعني عملياً أن أوروبا بإمكانها التخلي عن كميات من الغاز الروسي يصل حجمها إلى 101,5 مليار متر مكعب خلال العام الجاري، كما يتوقع المعهد أن تبلغ مخزونات الغاز الطبيعي بحلول إبريل/ نيسان المقبل، أي في نهاية فصل الشتاء في أوروبا، كميات تراوح بين 20 و25 مليار متر مكعب. وتشير الدراسة إلى أن أوروبا ربما ستحتاج إلى كميات من الغاز خلال العام الجاري تراوح بين 65 و70 مليار متر مكعب، حتى تتمكن من رفع مخزونات الغاز إلى 90% بحلول أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

غلاء التذاكر يعرقل انتعاش السفر الجوي

رغم العودة الجزئية لصناعة السفر الجوي للانتعاش إلا أن عوامل ارتفاع أسعار التذاكر ربما تعرقل الانتعاش

لندن ـ العربي الجديد

يواصل الارتفاع الجنوني في أسعار المشتقات البترولية والاحتياجات العمالية على الأجور وارتفاع كلف المعيشة في أوروبا التأثير على حركة السفر الجوي خلال الصيف الجاري. وتضاف إلى ذلك حرب أوكرانيا والعقوبات الغربية على روسيا التي ربما تعرقل أيضاً انتعاش السياحة بعد عامين من الركود والمعاناة بسبب وباء كورونا.

وارتفعت أسعار تذاكر الطيران بعد إجراءات إغلاق استمرت سنتين جراء وباء كوفيد، ومن المرجح أن يتواصل الارتفاع في كلف السفر الجوي على المدى الطويل، حسب فرانس برس.

ولا يزال قطاع النقل الجوي يعاني من تبعات أزمة الوباء، لكن رفع قيود السفر بدأ يحدث نوعاً من الاستقرار الجزئي في صناعة السياحة وعودة المسافرين إلى ملء مقاعد الركاب في الطائرات التي كانت شبه خالية لأشهر طويلة.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع متوسط سعر رحلة الطيران الداخلي في ستة أشهر من 202 دولار في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 إلى 336 دولاراً في مايو/ أيار 2022، وفقاً لأرقام الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس. وفي الاتحاد الأوروبي، عاد متوسط سعر التذكرة باتجاه واحد في إبريل/ نيسان إلى مستوى الشهر نفسه من عام 2019 بعدما انخفض بأكثر من 20 بالمئة في عام 2020، وفقاً لبيانات شركة سيريوم المتخصصة في القطاع.

كما ارتفعت أسعار الرحلات الجوية المغادرة من فرنسا بنسبة 19,4 بالمئة في مايو/ أيار مقارنة بالشهر نفسه من عام 2021، بحسب المديرية العامة للطيران المدني.

وتكمن أسباب هذه الزيادة في ارتفاع الطلب بشكل أسرع من المتوقع، فيما لا يزال العرض مقيّداً بالصعوبات التنظيمية ونقص العمالة والتضخم غير المسبوق منذ 40 عاماً، التي تغذيها خصوصاً صدمة أسعار النفط المرتفعة جداً، وقد فاقمها الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتتوقّع شركات الطيران أن تنفق 24 بالمئة من تكاليفها على الوقود هذا العام، مقارنة بـ19 بالمئة في 2021. وبما أنها مضطرة إلى إعادة تعزيز إيراداتها التي استنزفتها الأزمة الصحية، فإنها تنوي زيادة الأسعار.

وحسب فرانس برس، يؤكد المدير العام لشركة يونايتد إيرلاينز العملاقة سكوت كيربي قائلاً: «لا نرى انخفاضاً في الطلب، ولا أعتقد أننا سنشهد أياً من ذلك»، مضيفاً: «عادت الأسعار إلى مستويات 2014، وأقل من ذلك حتى».

من جهته، يشير الخبير في شركة ماكينزي الاستشارية، المتخصص في النقل الجوي فيك كريشان، إلى أنّ «الرحلات التي يجري تسييرها حالياً هي نتيجة للمساعدات التحفيزية الحكومية، التي أصبحت بمثابة دخل». إلى جانب هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى التقيّد بالالتزامات المعلنة بشأن الاحترار المناخي بحلول عام 2050 بموازاة نقل 10 مليارات شخص سنوياً، في مقابل 4,5 مليارات شخص في عام 2019. وبهدف خفض ثاني أكسيد الكربون، بدأت الشركات تعتمد بنسبة الثلثين على وقود الطيران المستدام، وهو أغلى بمرتين إلى أربع مرات من الكيروسين المستخرج من الوقود الأحفوري.

وبالتوازي مع ارتفاع الطلب، يباشر بعض الحكومات بجعل مسألة إدماجها بالوقود التقليدي أمراً إلزامياً، الأمر الذي أجبر الشركات بالفعل على فرض رسوم إضافية.

وحثّ اتحاد النقل الجوي العالمي، يوم الثلاثاء، على دعم إنتاج الوقود المستدام لتوفير 30 مليار لتر في عام 2030، مقارنة بـ125 مليوناً في عام 2021. وتبلغ الكلفة الإجمالية للانتقال إلى «انبعاثات صفرية صافية»، وفقاً لاتحاد النقل، 1550 مليار دولار على مدى 30 عاماً.

وقال المدير العام للاتحاد ويلي والش، الثلاثاء: «لن تتمكن الشركات من استيعاب هذه الزيادات في الكلفة، وسيؤثر ذلك بأسعار التذاكر، وقد يؤدي ذلك إلى إبطاء جزء من النمو».

ويرى محللون أن شركات الطيران التي تكبدت خسائر فادحة خلال العام 2020 والنصف الأول من العام الماضي ستسعى من خلال رفع أسعار التذاكر لتعويض جزء من خسائرها خلال العام الماضي.

وهذا العامل ربما يضاف إلى عوامل ارتفاع كلف الوقود وتغيير مسارات الرحلات في بعض المطارات في أوروبا لتفادي الحرب في أوكرانيا. وكانت شركات الطيران قد تكبدت خسائر تقدر بنحو 180 مليار دولار خلال العامين الماضيين جراء الجائحة.

ارتفاع الوقود وكلف المعيشة يعرقل حركة السفر

حركة السفر تعود إلى مستوياتها قبل الوباء في المطارات الأميركية (Getty)

سفينة تغادر بشحنة قمح من أوكرانيا

إسطنبول ـ العربي الجديد

غادرت سفينة تجارية تركية، أمس الأربعاء، ميناء ماريوبول الأوكراني بعد محادثات بين الوفدين التركي والروسي في موسكو بشأن الحبوب العالقة في الموانئ الأوكرانية بسبب الحصار الروسي، حسبما أعلنت وزارة الدفاع التركية. وقالت الوزارة في بيان: «بعد بضع ساعات فقط من نهاية الاجتماع الطويل، غادرت سفينة الشحن التركية (أزوف كونكورد) التي كانت تنتظر منذ أيام الميناء الأوكراني»، مؤكدة أنها «أول سفينة أجنبية تغادر ميناء ماريوبول»، الذي استولى عليه الروس في مايو/ أيار الماضي. لكن من غير المعروف ما إذا كانت هذه السفينة التركية مقدمة لحلول متكاملة لشحنات القمح الأوكرانية المحاصرة في ميناء أوديسا بواسطة القوات الروسية التي تسيطر على الموانئ بالبحر الأسود أم أنها ستكون صفقة منفردة. ووسط أزمة الغذاء العالمي تواصل أسعار القمح ارتفاعها في أوروبا ودول العالم النامي، حيث بلغ سعر طن القمح في السوق الآجل ببورصة باريس تسليم سبتمبر/ أيلول في بداية الأسبوع الجاري 191,50 يورو للطن الواحد.

لكن الأسعار تراجعت في بورصة شيكاغو في بداية الأسبوع بنسبة 3,5% عن مستوياتها في الأسبوع الماضي. ويعود تراجع أسعار القمح في الولايات المتحدة إلى نزول محصول القمح الجديد إلى الأسواق، وذلك حسب موقع «أول أباوت فيد» الأميركي المتخصص في إمدادات السلع الغذائية وأسعارها. ويتوقع خبراء أن تواصل أسعار القمح ارتفاعها خلال العام الجاري إذا تواصلت عمليات الحظر وسط الفيضانات التي تجتاح الهند في الوقت الراهن وتضرب إنتاج الموسم الحالي. وباتت الهند بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا من كبار مصدري القمح للعالم.

وتعتبر البلدان ذات الدخل المنخفض الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الحبوب لسببين، الأول يتعلق بالأنظمة الغذائية لهذه البلدان التي تعتمد بشكل أكبر على الكربوهيدرات. والثاني، لكون الغذاء يشكل نسبة كبيرة من الميزانيات الإجمالية، إذ يستحوذ الغذاء على نحو نصف ميزانيات الأسر في كثير من البلدان منخفضة الدخل، بينما تراوح نسبته في الولايات المتحدة بين 7 و10 في المائة. ولا يكمن الخطر الحقيقي في نقص الحبوب والقمح العالمي فقط، وفق تجار حبوب، بل في تفاقم حالة القلق والجزع الناتجة عن المخاوف من ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى درجة يعجز فيها الفقراء عن شرائها، ما يتسبب في حدوث مجاعات على نطاق واسع.

واشترى برنامج الغذاء العالمي، وهو أكبر منظمة إنسانية في العالم، نصف قمحه من منطقة البحر الأسود في العام الماضي، 2021، وهذا يمنح روسيا قوة إضافية، خاصة تجاه الدول الأكثر جوعاً في العالم.

وفي عام 2021، شكلت محاصيل روسيا وأوكرانيا على البحر الأسود نحو 28 بالمائة من صادرات القمح في العالم. وتنتج روسيا وأوكرانيا معاً نحو 13 بالمائة من محصول القمح في العالم، فيما يشكل القمح الأوكراني وحده 3,7 بالمائة فقط، وهذا لا يشمل احتياطيات القمح في البلدان حول العالم. وفي 8 إبريل/ نيسان الماضي، توقعت منظمة «فاو» مستوى إمداد مريحاً نسبياً من الحبوب في جميع أنحاء العالم.

القمح الأوكراني جاهز للتصدير لكنه محاصر من القوات الروسية (Getty)

رؤية

التضخم والحرب على أوكرانيا

جواد العناني

سؤال افتراضي مستقبلي: ماذا لو توقفت حرب روسيا على أوكرانيا غداً، هل ستنتهي مشكلة التضخّم في الأسعار العالمية.

هل يعود سعر القمح إلى حدود 300 دولار للطن المتري من القمح كما كان الحال قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، بدلاً من سعره الحالي الذي يقارب 500 دولار؟

هل سيعود سعر برميل النفط إلى حدود 80 دولاراً للبرميل الخام كما كان قبل تلك الحرب. ويهبط من سعره الحالي (يوم الاثنين الماضي) المقارب 114 دولاراً لكل برميل من خام برنت، حسب نشرة الطاقة الصادرة عن وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأميركية؟ للإجابة عن سؤال معقد كهذا، يجب أن تتناول قضايا فرعية مهمة يمكن أن تندرج في إطار الإجابة الاستنتاجية عنه.

أولى هذه القضايا: هل كانت حرب أوكرانيا مُشَوشة للأسواق العالمية، ومخلّة بنظام سلاسل التزويد إلى هذا الحد الذي جلب ارتفاعات في أسعار المواد الأساسية تقارب الـ 50% على المواد الغذائية الأساسية والنفط والغاز والمعادن؟

أم أن الضغوط التضخّمية كانت قد بدأت تطلّ برأسها فوق سطح الماء بسبب جائحة كورونا التي شهد انحسار موجتها ارتفاعاً في مستوى الطلب العالمي الفعّال، وأدّى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ونقص في كميات التزويد المتاحة، وارتفاعات في كلف الشحن والتأمين البحري؟

وإذا انتهت الحرب الأوكرانية، هل سيعني هذا زيادة في الكميات المعروضة من السلع إلى الحد الذي يعيد الكمية المعروضة لتتساوى مع الكميات المطلوبة، وتستقرّ الأسعار الدولية عند مستوياتٍ أدنى من مستوياتها الحالية؟

من الواضح أن هذا يعتمد على ردات فعل الدول ومدى رغبتها في إيقاف الممارسات التجارية الضارّة بحرية تنقل السلع والخدمات بدون عوائق إدارية، ومقاطعات معلنة، ومحاصرات للموانئ هنا وهناك.

النقطة الثانية التي يجب التوقف عندها مدى نجاح السلطات النقدية، أي البنوك المركزية، في العالم في كبح جماح التضخّم عن طريق رفع أسعار الفوائد، والتي تبدو وكأنها باتت الوسيلة الوحيدة للسياسة النقدية.

وقد أدّت هذه السياسات، كما شهدنا خلال هذا الأسبوع المنتهي يوم الجمعة غداً (24 من يونيو/ حزيران)، حيث هوت مؤشّرات البورصات العالمية والوطنية في دول كثيرة، كما حصل في نيويورك ولندن وباريس وفرانكفورت وشانغهاي وطوكيو وغيرها، وفي أسواق وبورصات الخليج.

ويقف السبب الرئيسي خلف هذه التراجعات رفع البنك الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي» في الولايات المتحدة أسعار الفوائد بمقدار 75 نقطة دفعة واحدة. وبارتفاع أسعار الفوائد، تتراجع قيم الاستثمارات المالية، سواء سندات الخزانة والأذونات أم صكوك الملكية كالأسهم والعقار.

ولكن دولا كثيرة، والنامية منها على وجه الخصوص، لا تريد أن تسير على هذا النهج، فالمشكلة في الاقتصادين، الأميركي والأوروبي، ليست في الركود وانخفاض معدلات النمو، بل في التضخّم على نقيض دول نامية كثيرة، كان معظمها يعاني من انخفاض معدلات النمو وارتفاع البطالة، وإن وقع بعضها بين فكي البطالة والتضخّم، مثل فنزويلا والأرجنتين وبعض الدول الأفريقية والآسيوية وإيران.

وتفضّل هذه الدول النمو وزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، بدلاً من التركيز على تخفيض الأسعار مع تبنّي برامج بموازنات محدودة للحماية الاجتماعية.

وإذا استمرّت أوضاع الطقس السيئة في العالم على حالها من جفاف وارتفاع في درجات الحرارة، وسوء توزيع في الأمطار، ووقوع مجاعاتٍ تطاول مئات الملايين من البشر، فإن هذا العالم المنكوب لن يستجيب لدعوات الدول الغنية لمحاربة التضخّم، وستقع ازدواجية في السياسات النقدية والمالية، تؤدّي إلى مزيدٍ من التشوش في أسواق النقد والصرف، وتعقد المعاملات المالية، ولربما تؤدّي إلى تعميق حروب العملات بين الدول الكبرى.

الأمر الثالث الذي يجب تناوله في هذا السياق قدرة الدول الكبرى على تبنّي سياسات اقتصادية مستقرّة في ظل الصراعات الداخلية التي تعاني منها، وهو ما يمكن أن تسميه معضلة إيمانويل ماكرون. بعد فشل التحالف الذي يقوده في الانتخابات التشريعية، أخيراً، في فرنسا وحصوله على 245 مقعداً من أصل 577 مقعداً. وما حصل عليه التآلف يقل 44 مقعداً عن العدد المطلوب (289) ليحافظ على الأغلبية البسيطة. وقد وصفت رئيسة وزراء فرنسا إليزابيث بورن نتائج الانتخابات البرلمانيّة وفشلها في منح الغالبيّة لأيّ حزب التي أعلنت يوم الأحد الماضي 19 من يونيو/ حزيران بأنها كارثة وتُشكّل خطراً على البلاد.

وهناك تنبؤات أيضاً أن انتخابات وسط الفترة الرئاسية التي ستقع في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في الولايات المتحدة، ويُعاد فيها انتخاب كامل أعضاء مجلس الممثلين وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، بأنها ستكون لمصلحة الحزب الجمهوري، ما سيُعقّد حياة الرئيس الديمقراطي جو بايدن، ويقلل من فاعلية قراراته الاقتصادية والسياسية.

ويوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني يتأرجح موقفه في المملكة المتحدة، ووجد مهرباً له من همومه الداخلية في اتخاذ المواقف المتشدّدة من حرب أوكرانيا وفي استعداء الروس.

وهناك أزمة في إسبانيا، وأخرى في دول شرق أوروبا التي تنزح نحو السياسات الوطنية المنغلقة، كما هو حاصل في بولندا وهنغاريا وبلغاريا وغيرها. وفي المقابل، نرى أن ما تسمّى الدول الدكتاتورية هي أكثر استقراراً سياسياً. وفي المقابل، أفرزت انتخابات كولومبيا رئاسة اشتراكية يسارية جديدة في الجولة الثانية التي جرت الأسبوع الحالي هناك.

تختلف هذه التناقضات والتحولات عما كان سائداً ثلاثين سنة من هيمنة الفكر الرأسمالي على العالم، فهل نحن أمام مرحلة فوضى عالمية جديدة، تؤدّي إلى تبدّل في المواقع النسبية للدول، أم أن هذا كله مجرد ردّة فعل على أن العالم بحاجة إلى نظام دولي جديد؟ لن ينتهي التضخّم، على الأرجح، بانتهاء الحرب على أوكرانيا، ولكن تراجعا بسيطا قد يحصل في معدلات التضخم. ولكن القضية ليست فقط في تضخّم الأسعار، بل في انتفاخ الأنا وغفلتها عن مدى صعوبة الحلول وتنفيذها.